http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2115) السنة الثامنة - الجمعة (29) نيسـان 2011

### الأسدي يصفها بالفقاعة والعبيدي تتوقع سحب الثقة بعد ٦ أشهر

# مقرب من المالكي: حكومة الأغلبية جاهزة ولم يبق شيء لإعلانها

## عثمان: خلافات عميقة بين دولة القانون والعراقية

**متابعة/ المدى**

كشف مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، الثلاثاء الماضي، عن تقارب بين ائتلافي العراقية ودولة القانون لتشكيل حكومة أغلبية سياسية بدلاً عن حكومة الشراكة القائمة الآن، وفيما اعتبر التقارب بين القائمتين بأنه سيجعل الوضع العراقي أنموذجياً، أشار إلى أن إمكانية اتفاقهما على هذه المسألة وصلت إلى نسبة ٩٩٪.

فيما توقعت القيادية في حركة الوفاق والنائبة عن ائتلاف العراقية فائزة العبيدي سحب الثقة من الحكومة الحالية بعد ٦ اشهر من اداء اليمن الدستوري لوزرائها، وذلك بسبب إخفاقها بتأدية واجباتها.

وقال النائب عن دولة القانون عزت الشابندر لـ"السومرية نيوز": إن "التركيب الطبيعي لوضع سياسي نموذجي وسليم في العراق يكمن في التقارب بين العراقية ودولة القانون، وأن ما يجمع بينهما أكبر مما يفرقهما"، مبيناً أن "الرغبة بأن تتكامل القائمتان أكبر من الخلافات القائمة بينهما".

وأضاف الشابندر: أنه "حين يقترب الجانبان مع بعض يمكن القول أنهما قادران على تشكيل أغلبية سياسية والذهاب إلى نظام حكومة الأغلبية"، مؤكداً أن "إمكانية حدوث مثل هذا الأمر يصل إلى نسبة ٩٩٪ لأن هناك رغبة وتوجهاً قوياً للمضي في ذلك، خصوصاً من قبل العراقية باستثناء رئيسها إياد علاوي، مثلما هي رغبة دولة القانون".

وأشار الشابندر الى أن "هناك من يضع قدما مع الحكومة من أجل الحصول على الامتيازات الخاصة، ولكن عند الحديث عن تحمل المسؤولية فأنه يعتبر نفسه معارضاً لغرض تحقيق مكاسب أخرى"، معتبرا أن ""حكومة الشراكة الوطنية نكتة يجب أن تنتهي، لكي يذهب القادة السياسيون إلى إقامة حكومة أغلبية سياسية، للانتقال إلى أدب وأخلاق تداول السلطة وليس تقاسم السلطة كما هو حاصل آلان".

وأكد الشابندر أن "على بعض الأطراف السياسية أن تتحمل وجودها في المعارضة وتتنكر لذاتها"، مشيراً الى أن "القائمة العراقية لم نعرف هويتها حتى الآن فهي عند تحمل المسؤولية تكون في المعارضة، وفي حال الامتيازات فإنها تقاتل من أجل أن تحقق امتيازاً لها"، بحسب تعبيره.

وكانت حدة الخلافات قد تصاعدت بقوة بين العراقية ودولة القانون، اكبر ائتلافين فازا في الانتخابات البرلمانية التي جرت في اذار الماضي، بلغت أشدها قبيل وبعد تشكيل الحكومة، ففي حين يتهم ائتلاف العراقية، بزعامة إياد علاوي الذي حصل على ٩١ مقعداً برلمانياً من أصل ٣٢٥ مقعداً، دولة القانون بعدم تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بينهما وخصوصاً ما يتعلق بمجلس السياسات العليا وغير ذلك من الخلافات بما فيها اتباع سياسة الاقصاء والتهميش، فأن ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، الذي نال ٨٩ مقعداً برلمانياً، يتهم ائتلاف العراقية بالتنصل عن مسؤوليته كونه شريكاً في الحكومة وأنه لا يقر بشراكته الا في حال الحديث عن المكاسب.

وكان الشابندر كشف، في ٢٨ آذار الماضي، أن رئيس الحكومة نوري المالكي بدأ بالسعي لتشكيل حكومة أغلبية تحكم خلال الفترة المقبلة، وأكد أن ائتلاف دولة القانون يجري مباحثات معلنة وأخرى سرية مع أطراف "وطنية" من اجل إعلان الحكومة الجديدة، واصفا حكومة الشراكة الوطنية الحالية بأنها "مهزلة" يجب أن تنتهي.

يذكر أن مصدراً مطلعاً قال إن رئيس الحكومة نوري المالكي أكد خلال اجتماع جمعه مع مجموعة من الأكاديميين المحللين السياسيين العراقيين أنه بدأ يفكر جديا بطلب سحب الثقة من حكومته في حال استمر شركاؤه في العملية السياسية بمحاربته، لافتا إلى أن المالكي اعتبر أيضا أن العملية السياسية لا يمكن أن يكتب لها النجاح في ظل الدستور الحالي.

ومنح البرلمان العراقي في جلسته التي عقدت في ٢١ كانون الأول الماضي، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي، كما شهدت الجلسة أيضاً أداء اليمين الدستورية من رئيس وأعضاء مجلس الوزراء وفقا للمادة ٧٩ من الدستور العراقي.

فيما توقعت القيادية في حركة الوفاق والنائبة عن ائتلاف العراقية فائزة العبيدي سحب الثقة من الحكومة الحالية بعد ٦ اشهر من اداء اليمن الدستوري لوزرائها، وذلك بسبب إخفاقها بتأدية واجباتها.

وقالت العبيدي في تصريح للوكالة الاخبارية للأنباء: أن" تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي بان حكومته فاشلة لم تؤد واجباتها، وبقي أمام الحكومة ما يقارب (٤٠) يوماً من المهلة التي اطلقها المالكي لحكومته، "مبينة ان" التقارير التي ستصل إلى البرلمان عن مهلة (١٠٠) ستكون غير مقنعة لأعضاء مجلس النواب، لاننا متواصلون مع الوزراء ولم يغيروا أي شيء".

وتوقعت النائبة عن العراقية: سيتم سحب الثقة عن الحكومة بعد ٦ اشهر من اداء اليمن الدستوري لوزرائها، وذلك بسبب إخفاقها بتأدية واجباتها، وأيضاً تمت تشكيلها في وقت عصيب وللخلاص من الفترة الدستورية التي اعطيت لتشكيلها.

الى ذلك، قال النائب عن التحالف الوطني حسين الأسدي إنه لا توجد هناك بوادر لتشكيل حكومة أغلبية سياسية، معتبرا الحديث عن الموضوع مجرد فقاعة إعلامية.

وأوضح الأسدي خلال تصريح اعلامي ان الحكومة ما زالت في وضعها الحالي وهي حكومة شراكة وطنية ولا توجد بوادر لتشكيل حكومة أغلبية سياسية والحديث عنها هو مجرد فقاعة إعلامية.

وعلق الأسدي، على ما صرح به النائب عن ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر لإحدى وسائل الإعلام من وجود تقارب بين ائتلافي العراقية ودولة القانون لتشكيل حكومة أغلبية سياسية بدلاً عن حكومة الشراكة القائمة الآن، قائلا أن هذا الكلام غير واقعي لأن العلاقات بين العراقية ودولة القانون في هذه المرحلة في أسوأ حالاتها.

وكان النائب عن دولة القانون عزت الشابندر قال في تصريح لاحدى وسائل الإعلام: أن هناك تقاربا بين ائتلافي العراقية ودولة القانون لتشكيل حكومة أغلبية سياسية بدلاً عن حكومة الشراكة القائمة الآن، معتبرا التقارب بين القائمتين سيجعل الوضع العراقي أنموذجياً، مشيرا إلى إمكانية اتفاقهما على هذه المسألة.

وأضاف الأسدي لا يوجد تقارب الان بين العراقية ودولة القانون، والحكومة ما زالت في وضعها الحالي وهي حكومة شراكة وطنية ولا توجد بوادر لتشكيل حكومة أغلبية سياسية.

الى ذلك، أكد عضو في ائتلاف الكتل الكردستانية على أن تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي كشفت عن عمق الخلافات السياسية بين الطرفين، مبينا أن تلك الخلافات ستنعكس سلباً على العملية السياسية.

ولوح رئيس الوزراء نوري المالكي يوم أمس بطلبه سحب الثقة من الوزراء غير الكفوئين بعد انقضاء مهلة المئة يوم، كما لم يستبعد طلبه حل الحكومة الحالية، أو الطلب بحل مجلس النواب وفقا للتقارير الخاصة بالانجازات في مهلة المئة يوم.

فيما رد رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي على تصريحات المالكي بأن مهلة المئة يوم غير ملزمة لأية مؤسسة حكومية، بل هي ملزمة لحكومة المالكي فقط كون المهلة بعيدا عن الاتفاقات السياسية.

وقال النائب المستقل محمود عثمان لوكالة كردستان للأنباء: إن "التصريحات التي يطلقها رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي تعكس عمق الخلافات السياسية بينهما باعتبارهما يمثلان كتلاً سياسية"، مشيرا إلى أن "تلك الخلافات عميقة ويصعب حلها".

واوضح عثمان أن "الجميع لديه اطلاع على حجم الخلافات بين قائمة ائتلاف دولة القانون والعراقية"، منوها إلى أن"التوافق السياسي لم يكن واضحا في الحكومة الحالية وكل جهة تحاول ان ترمي الكرة في الجهة الأخرى".

وقدم المالكي وزراء حكومته على دفعتين منذ أن توصلت الكتل السياسية لاتفاق تشكيل الحكومة والذي عرف باسم "اتفاق أربيل" المبني على مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، إلا أن الحكومة لا تزال غير مكتملة.

وبرغم مرور أكثر من ثلاثة أشهر على منح الثقة لحكومة المالكي بقيت الوزارات الأمنية شاغرة ويشغلها المالكي وكالة في وقت تستعد فيه القوات الأميركية لإنهاء تواجدها في البلاد بشكل كامل نهاية العام الحالي.

وفي أول امتحان للحكومة القائمة على الشراكة الوطنية عمت المحافظات العراقية خلال الأسابيع الماضية احتجاجات شعبية تطالب بتوفير الخدمات وفرص العمل، الأمر الذي دفع المالكي إلى إمهال وزرائه مدة ١٠٠ يوم لتحسين أداء وزاراتهم.

يذكر أن مجلس النواب العراقي منح في جلسته التي عقدت في ٢١ كانون الأول الماضي، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي، كما شهدت الجلسة أيضاً أداء اليمين الدستورية من رئيس وأعضاء مجلس الوزراء وفقا للمادة ٧٩ من الدستور العراقي.

### قيادي في الجماعة المسلحة يقول انها تؤيد العملية السياسية

# المصالحة: أسيئ فهم ملاحظة عصائب الحق

**متابعة/ المدى**

أعلنت وزارة المصالحة الوطنية العراقية، عن أن باب الحوار مفتوح مع "عصائب أهل الحق" المنشقة عن التيار الصدري، لافتة إلى ان الأنباء التي أشارت إلى حظر الحوار مع هذه الجماعة أسيئ فهمها، فيما ذكر مصدر مقرب من العصائب انها تعلن دعمها للعملية السياسية في العراق، مع وجود ملاحظات على عمل الحكومة.

وقال المستشار الإعلامي لوزير المصالحة الوطنية عبد الحليم الرهيمي في حديث صحفي: إن باب الحوار مع جماعة عصائب أهل الحق لم يغلق ومازال مفتوحا، مشيراً إلى ان هذا الباب مغلق بوجه البعث المحظور والقاعدة بحسب الدستور العراقي على حد قوله.

وأضاف: أن الحكومة العراقية متمثلة بوزارة المصالحة الوطنية تجري لقاءات واتصالات مع عصائب أهل الحق وجماعة أخرى لم تتلطخ أيدهم بدماء العراقيين، من أجل رمي السلاح والدخول في العملية السياسية"، مبيناً ان "هذه اللقاءات تجري حاليا بين الوزارة وممثلين عن الجماعة.

وأوضح الرهيمي أن أي تطور أو مستجد في مسألة الحوار مع جماعة عصائب أهل الحق سيتم الإعلان عنه عن طريق الوزارة، لافتا إلى ان الانباء التي أشارت إلى حظر الحوار مع هذه الجماعة أسيئ فهمها، كما أن هذه الجماعة ترغب بالدخول في المصالحة الوطنية.

وقد قررت وزارة المصالحة الوطنية في وقت سابق حظر التفاوض مع عصائب أهل الحق لأنها متورطة بعمليات قتل للمواطنين العزل وقيامها بعمليات مسلحة استهدفت القوات الأمنية العراقية في السنوات الماضية.

من جانبه، ذكر مدير العلاقات العامة في فضائية العهد الناطقة باسم عصائب أهل الحق إن جماعة العصائب لم تستهدف في أي لحظة أو يوم أي عراقي أو تلطخت يدها بدمه كما روج.

وأضَاف رعد السعدي أن مشروع جماعة العصائب هو تكليف شرعي بمحاربة المحتل (القوات الأميركية) حصراً، إضافة إلى مساندة القوات العراقية، ودعم العملية السياسية، مشيراً إلى ان الجماعة لا ترغب في الدخول بالعملية السياسية حالياً لوجود بعض الملاحظات عليها، لكنها تدعمها وتساندها.

وتابع بالقول ان الأمين العام للجماعة (قيس الخزعلي) أكد في أكثر من مناسبة على دعم القوات العراقية وهي مستعدة لمساعدة هذه القوات بما تشاء، مؤكداً أن الجماعة لا تعاني من اية مشكلة وليس لديها اي موقف مع الحكومة العراقية.

وعصائب أهل الحق هي جماعة منشقة عن التيار الصدري، يتزعمها قيس الخزعلي، واتهمت هذه الجماعة من قبل الجانب العراقي والأميركي بالوقوف وراء العديد من العمليات المسلحة، في الوقت الذي تبنت فيه الجماعة عبر مواقع الكترونية متشددة عمليات مسلحة استهدف فيها القوات الأميركية في مناطق جنوبي العراق.

وذاع صيت الجماعة في صيف ٢٠٠٧ بعد قيامها بخطف مستشار بريطاني برفقة أربعة من حراسه الشخصيين في مكتب تابع لوزارة المالية في بغداد، إلا أن الجماعة قامت بتسليم جثث الحراس الأربعة، قبل أن يتم الإفراج عن المستشار البريطاني وفق صفقة مع السلطات العراقية، بحسب تقارير حكومية.

### مدير سي اي ايه خلفاً لغيتس

# تغييرات دراماتيكية في الأمن القومي الأمريكي

**متابعة/ المدى**

في تغيير كبير في فريق الأمن القومي الأميركي صرح مسؤول اميركي ان مدير وكالة الاستخبارات الاميركية (سي اي ايه) ليون بانيتا سيتولى وزارة الدفاع خلفا للجنرال روبرت غيتس الصيف المقبل.

وذكرت وسائل الاعلام الاميركية انه في اطار التغيير، يتوقع ان يعين الرئيس الاميركي باراك اوباما الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القوات الاميركية وقوات حلف الاطلسي في افغانستان، خلفا لبانيتا على رأس السي اي ايه.

وسيخلف بانيتا (٧٢ عاما) غيتس الذي يعد شخصية نافذة في ادارة اوباما وتسلم وزارة الدفاع اثناء حكم الرئيس السابق جورج بوش.

وعمل غيتس، الذي اعلن انه سيستقيل من منصبه في وقت لاحق من هذا العام، مديرا سابقا للسي اي ايه واشاد باداء بانيتا رئيسا للوكالة.

واذا حصل على مصادقة مجلس الشيوخ على تعيينه وزيرا للدفاع، فسيكون اول ديموقراطي يتولى هذه الحقيبة منذ وليام بيري عام ١٩٩٧.

وذكرت شبكتا "ايه بي سي" و "ان بي سي" التلفزيونيتان ان الجنرال جون الين النائب الحالي لقائد القيادة الاميركية الوسطى سيخلف بترايوس في منصبه قائدا للعمليات العسكرية في افغانستان.

وعلى الصعيد المدني في افغانستان فقد تردد ان ريان كروكر الدبلوماسي الاميركي السابق الذي عمل سفيرا لبلاده في باكستان والعراق، سيحل محل السفير كارل ايكنبيري في كابول الذي شاب التوتر علاقته مع الرئيس الافغاني حميد كرزاي.

ورفض البيت الابيض التعليق على هذه التقارير، وقد ألمحت الإدارة الأميركية قبل أسابيع إلى احتمال إجراء هذه التغييرات.

وسيحدد هذا التغيير النهج الذي سيتبعه اوباما في الحرب في افغانستان التي يتزايد استياء الاميركيين من استمرارها، وكذلك في الحرب في ليبيا والاضطرابات التي تهدد نفوذ واشنطن في دول الشرق الاوسط.

واضافة الى حقيبة الدفاع، يتوقع ان تشهد الادارة الاميركية تغييرات عدة خلال الأشهر القليلة المقبلة ومن بينها استبدال قائد الجيش الاميركي الاميرال مايك مولين الذي تنتهي ولايته في أيلول المقبل.

وظهر بانيتا، الذي يحظى بدعم الحزبين الجمهوري والديموقراطي، كمرشح قوي لخلافة غيتس على رأس وزارة الدفاع بعد ان اصبح واضحا ان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون غير مهتمة بشغل هذه الوزارة.

وبفضل خبرته عضوا في الكونغرس

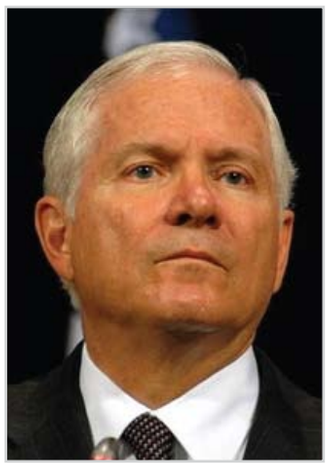

ومسؤولا عن الميزانية في ادارة الرئيس السابق بيل كلينتون، فيبدو ان بانيتا هو الشخص المناسب لتولي وزارة الدفاع وسط تصاعد الضغوط المالية والاجراءات التقشفية.

وفي عام ١٩٩٣ عمل بانيتا، المولود لمهاجرين ايطاليين، مديرا لمكتب الادارة والميزانية في ادارة كلينتون، ونسب اليه الفضل في المساعدة على تحقيق التوازن في الميزانية والفيدرالية وتحقيق فائض، وفي تموز ١٩٩٤ عين بانيتا رئيسا لمكتب كلينتون لمدة ثلاث سنوات.

وبالنسبة لبترايوس فقد رأى العديد من المسؤولين في السي اي ايه اضافة الى المحللين بانه الشخص المناسب لرئاسة هذه الوكالة نظرا لعمله مع عملاء في الاستخبارات في قتال عناصر القاعدة في العراق وافغانستان واليمن وغيرها من الدول اضافة الى خبرته في النقاشات الخاصة بسياسة واشنطن.

وقال بروس ريديل المسؤول السابق في السي اي ايه والزميل في معهد بروكنغز لوكالة فرانس برس مؤخرا مع انتشار شائعات بخصوص تغييرات في الادارة الاميركية ان "الجنرال بترايوس سيكون خيارا رائعا لرئاسة السي اي ايه".

وأضاف: أنه "يتمتع بخبرة فريدة في العمل على الجبهة في الحرب ضد القاعدة وفي العمليات التي تقوم بها الوكالات في واشنطن.. وهذه الخبرة لا يمكن الاستغناء عنها".

وفي واشنطن ينسب الفضل الى بترايوس الجنرال الذي يتمتع بذكاء حاد، بالمساعدة على انقاذ جهود الحرب في العراق في ٢٠٠٧ الى ٢٠٠٨.

واشرف بترايوس، الذي كان عنصرا في كتيبة المظليين المجوقلة ١٠١، على زيادة عديد القوات الاميركية في العراق اثناء تصاعد العنف الطائفي في ذلك البلد.